محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
الباب الأول	
مبدأ المشروعية	
الفصل الأول: مدلول مبدأ المشروعية.	١٢
الفصل الثاني: عناصر المشروعية.	٢٦
الفرع الأول: المصادر المدونة للقانون.	٢٨
المبحث الأول: القواعد الدستورية.	٢٨
المطلب الأول: صور التشريع الدستوري.	٢٩
المطلب الثاني: دور الدستور باعتباره أسمى القواعد القانونية.	٤٥
المبحث الثاني: القواعد التشريعية.	٥١
المبحث الثالث: القواعد اللائحية.	٥٣
الفرع الثاني: المصادر غير المدونة للقانون.	٦٥
المبحث الأول: المبادئ القانونية العامة.	٦٦
المبحث الثاني: الشريعة الإسلامية كمصدر للمشروعية.	٧٩
المبحث الثالث: العرف.	٩٨
الفصل الثالث: نتائج مبدأ المشروعية.	١٠٦
الفرع الأول: تدرج القواعد القانونية.	١٠٧
المبحث الأول: مدلول تدرج القواعد القانونية.	١٠٩
المبحث الثاني: نتائج تدرج القواعد القانونية.	١٢٠
المطلب الأول: عدم دستورية القوانين.	١٢٠
المطلب الثاني: بطلان الأعمال الإدارية.	١٢٥
المبحث الثالث: ضمانات تحقيق النتائج المترتبة على تدرج القواعد القانونية.	١٣١
الفرع الثاني: مسئولية الدولة عن أعمال السلطات العامة.	١٣٤

Scanned by CamScanner

المبحث الأول: المسئولية عن أعمال السلطة التشريعية. ١٣٧
المطلب الأول: المسئولية عن الأعمال البرلمانية. ١٣٧
المطلب الثاني: المسئولية عن القوانين. ١٤٣
المبحث الثاني: المسئولية عن أعمال السلطة القضائية. ١٤٥
المبحث الثالث: المسئولية عن أعمال السلطة التنفيذية. ١٤٧

الباب الثاني

مشروعية العمل الإداري

الفصل الأول: التعريف بالعمل الإداري. ١٥٣
المبحث الأول: معيار تحديد العمل الإداري وأنواعه. ١٥٣
المطلب الأول: المعيار الموضوعي. ١٥٤
المطلب الثاني: المعيار الشكلي. ١٥٨
المطلب الثالث: مدلول العمل الإدارى. ١٦٢
المطلب الرابع: أنواع الأعمال الإدارية. ١٧٣
المبحث الثاني: أعمال الحكومة. ١٧٧
المطلب الأول: أساس نظرية أعمال الحكومة. ١٧٩
المطلب الثاني: معيار تمييز أعمال الحكومة. ١٨٦
المطلب الثالث: موقف القضاء الإداري من أعمال الحكومة. ٢٠٤
الفصل الثاني: مشروعية العمل الإداري وملاءمته. ٢١٠
المبحث الأول: مدلول السلطة التقديرية للإدارة ومجالها. ٢١٢
المبحث الثاني: دور القضاء الإداري فى الرقابة على السلطة التقديرية للإدارة. ٢٢٢
الفصل الثالث: مشروعية العمل الإداري في الظروف الاستثنائية. ٢٣٢
المبحث الأول: شروط نظرية الضرورة. ٢٣٦
المبحث الثاني: آثار نظرية الضرورة. ٢٣٨
المبحث الثالث: التطبيقات الدستورية لحالة الضرورة والرقابة القضائية عليها. ٢٤٩

Scanned by CamScanner

الباب الثالث

طرق الرقابة على مشروعية أعمال الإدارة

الفصل الأول: الرقابة السياسية. ٢٧٠

المبحث الأول: الرقابة الشعبية. ٢٧٠

المبحث الثاني: رقابة الرأي العام. ٢٧٢

المبحث الثالث: الرقابة البرلمانية. ٢٧٦

الفصل الثاني: الرقابة الإدارية. ٢٨٢

المبحث الأول: طرق تحريك الرقابة الإدارية. ٢٨٣

المبحث الثاني: الأسس القانوني للرقابة الإدارية. ٢٨٥

المبحث الثالث: نطاق الرقابة الإدارية. ٢٨٧

المطلب الأول: الرقابة الإدارية على مشروعية الأعمال الإدارية. ٢٨٨

المطلب الثاني: الرقابة على ملاءمة القرارات الإدارية الصحيحة. ٢٩٧

المبحث الرابع: تقدير الرقابة الإدارية. ٣٠٠

الفصل الثالث: الرقابة القضائية. ٣٠٣

المبحث الأول: الرقابة القضائية وأساليبها. ٣٠٦

المطلب الأول: النظام الموحد في القانون والقضاء. ٣٠٨

المطلب الثاني: نشأة نظام القضاء المزدوج وأساسه. ٣٢٥

المطلب الثالث: تقدير نظم الرقابة القضائية. ٣٣٦

المبحث الثاني: تنظيم القضاء الإداري. ٣٤١

المطلب الأول: تنظيم القضاء الإداري في فرنسا. ٣٤٣

المطلب الثاني: تنظيم القضاء الإداري في مصر. ٣٥١

Scanned by CamScanner